رد تركيا على العقوبات الأميركية: مهادنة بايدن

قاعدة إنجرليك الجوية ورقة ابتزاز لم تعد مجدية

دخلت العلاقات التركية الأميركية المتوترة أصلا منعطفا حاسما مع فرض إدارة الرئيس دونالد ترامب عقوبات على مجمع الصناعات الدفاعية التركية وهي عقوبات نجح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تعطيل إقرارها مرارا. ومع اقتراب تولي جو بايدن مقاليد السلطة في يناير المقبل تتجه العلاقات إلى أن تسوء أكثر إذا ما اختارت أنقرة التصعيد بدل التهدئة.

إسطنبول – تحدثت تقارير صحافية تركية الثلاثاء عن سيناريوهات ردّ أنقرة على العقوبات الأميركية التي فرضت على قطاع الصناعات الدفاعية التركية، حيث يظهر سيناريو مطالبة واشنطن بمغادرة قاعدة إنجرليك الجوية كإحدى الأوراق الهامة في يدّ الحكومة التركية التي عادة ما تلوح بذلك كلما تأزمت علاقتها مع الولايات المتحدة، لكن تخطيط واشنطن منذ فترة لنقل قاعدتها في تركيا إلى اليونان يجعل هذه الورقة غير ذي جدوى.

وعوّلت تركيا خلال خلافاتها مع الولايات المتحدة في عدة ملفات على توظيف ملف قاعدة إنجرليك لتحقيق مكاسب سياسية وتلافي عقوبات يطالب بها الكونغرس ويعطلها الرئيس دونالد ترامب لأسباب تتعلق بعضها بخارطة النفوذ الاستراتيجي في الشرق الأوسط وفق مراقبين، إلا أن وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض يحمل معالم مواجهة للأجندات التركية في ظل التحضيرات لتجريدها من أوراق المساومة.

ستيفن كوك

الوصول إلى قاعدة إنجرليك، بدأ يفقد أهميته شيئا فشيئا

وهذه ليست المرة الأولى التي تهدد فيها أنقرة بإغلاق قاعدة إنجرليك، الأمر الذي يدفع البعض من الخبراء إلى الحديث عن ضرورة الحد من اعتماد القوات الجوية الأميركية على هذه القاعدة، خاصة وأن للبنتاغون بدائل جاهزة وقواعد عسكرية أخرى في المنطقة.

وقال ستيفن كوك، من مجلس العلاقات الخارجية، "لست أقول إن علينا قطع علاقاتنا مع تركيا، لكن.. العنصر الذي يميل الأتراك إلى التلويح به أكثر من سواه، الوصول إلى قاعدة إنجرليك، بدأ يفقد أهميته شيئا فشيئا".

وكانت صحيفة التايمز البريطانية قالت في سبتمبر2019 إن الولايات المتحدة تخطط لنقل قاعدة إنجرليك من تركيا، إلى جزيرة كيت اليونانية بغرض تعزيز وجودها العسكري في شرق البحر المتوسط.

ويتم تشغيل قاعدة إنجرليك الجوية بشكل مشترك من قبل القوات الجوية الأميركية والتركية على مدى عقود، وهي قاعدة مهمة للعمليات الأميركية في كل من سوريا والعراق. وتعد القاعدة أيضًا مقرا لنشر أسلحة نووية تكتيكية.

ويقول أولريش كون من معهد بحوث السلم والسياسة الأمنية بجامعة هامبورغ "لا أتصور أن تركيا ستنفذ تهديداتها، فأنقرة ستخاطر بعضويتها في حلف شمال الأطلسي"، مضيفا "التهديد يبدو لي أكثر كمناورة داخلية، لأن أردوغان يواجه حاليا ضغوطا داخل البلاد فهو يرغب في استعراض العضلات في وجه الأميركيين، لأن ذلك يعجب الناخبين".

ويؤكد محللون أن أنقرة تدرك جيدا أنها الخاسر الحقيقي من إغلاق القاعدة، خاصة أن واشنطن تبحث منذ مدة عن بدائل لتركيا، فضلا عن وجود قاعدة القيارة في العراق.

ويبقى سلوك ألمانيا نموذجا لدى واشنطن، حين عملت على إعادة تموضع قواتها من إنجرليك إلى قاعدة الأزرق بالأردن في يونيو 2017، عقب رفض أنقرة السماح لبرلمانيين ألمان بزيارة جنود بلادهم في القاعدة.

ويرى متابعون أن تركيا لا تملك الردّ على العقوبات الأميركية وأن الترويج الإعلامي لذلك لا يعدو أن يكون شعارات موجهة للاستهلاك الداخلي.

ويشير هؤلاء إلى أن مهادنة الرئيس الأميركي المنتخب، الذي وصف نظيره التركي رجب طيب أردوغان بالدكتاتور، قد تدفع إلى مراجعة العقوبات في إطار تسوية ما بدل المضي قدما في تشديدها لتطال القطاع الاقتصادي التركي المترنح.

وبدا بايدن حازما منذ حملته الانتخابية في التصدي للأجندات التركية على عدة جبهات وهو الأمر الذي تلافاه ترامب طيلة فترة ولايته قبل أن تفرض واشنطن الاثنين، عقوبات على الصناعات الدفاعية التركية، يقول مراقبون إن تأثيرها محدود.

ويصنف هؤلاء العقوبات، غير القاسية، التي فرضت على تركيا ضمن سياسة جس النبض ورسالة أميركية تختبر مسارات الحكومة التركية المستقبلية ومدى استعدادها للاستجابة للمخاوف الأميركية الاستراتيجية.

وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية الاثنين أن الولايات المتحدة فرضت عقوبات على صناعات الدفاع التركية بسبب شراء أنقرة منظومة الدفاع الجوي الروسية أس.400. وبموجب قانون أقره الكونغرس في العام 2017 بشبه إجماع، بهدف "مواجهة خصوم أميركا من خلال العقوبات"، حظرت واشنطن منح أي تصاريح تصدير أسلحة للإدارة الحكومية التركية لشراء الأسلحة.

وينص القرار أيضا على فرض عقوبات على رئيس هذه الإدارة إسماعيل دمير وعلى مسؤولين آخرين في الوكالة الحكومية التركية.

وحصلت أنقرة على منظومة الدفاع الجوي العام الماضي، وسط تحذيرات متكررة من الولايات المتحدة أن هذه الخطوة قد يترتب عليها فرض عقوبات.

وتقول واشنطن إنه من خلال إبرام صفقة شراء منظومة أس.400 مع روسيا، فإن تركيا تهدد أمن التكنولوجيا العسكرية الأميركية وتوفر المال لصناعة الدفاع الروسية.

وتم تجميد مشاركة تركيا، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، في برنامج الطائرة المقاتلة الأميركية أف.35، ولم يتم السماح لها بشراء طائرات متطورة من الولايات المتحدة.

ونددت تركيا بما اعتبرته عقوبات "غير منصفة" التي فرضتها الولايات المتحدة على الإدارة الحكومية التركية لشراء الأسلحة.

وقالت وزارة الخارجية التركية "ندعو الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في هذا القرار غير المنصف.. ونكرر استعدادنا للبحث في القضية عبر الحوار والدبلوماسية، انسجاما مع روح التحالف".

إغلاق إنجرليك ... مساومة فقدت زخمها

اليمين المتطرف الأوروبي يتسلّح

برلين – يعكس ضبط الشرطة النمساوية لكمية كبيرة من الأسلحة كان الغرض منها بناء ميليشيا يمينية متطرفة في ألمانيا، صحة ما حذرت منه الاستخبارات البلجيكية في وقت سابق من أن اليمين المتطرف في أوروبا الغربية بصدد التسلح.

وقال جورج ماير، رئيس مؤتمر وزراء الداخلية المحليين بألمانيا، الثلاثاء إن العثور على كمّ كبير من الأسلحة في النمسا يعد أمرا مثيرا للقلق، في وقت وصف فيه وزير الداخلية الاتحادي هورست زيهوفر اليمين المتطرف لبلاده بأنه الخطر الأكبر على الأمن القومي.

وأضاف ماير، الذي يشغل أيضا منصب وزير الداخلية المحلي لولاية تورينغن، "الكم الهائل من الأسلحة التي تم ضبطها في النمسا يعدّ مثيرا للقلق؛ لأننا نعلم أن هؤلاء الناس لا يترددون في استخدام أسلحتهم. وهذا يثير مخاوفي".

وتابع "التيار اليميني المتطرف والإرهاب اليميني ينظمان نفسيهما على مستوى دولي بشكل متزايد. ومن المجدي إلقاء نظرة فاحصة على هذا الأمر، مثلما قررنا خلال مؤتمر وزراء الداخلية المحليين بألمانيا الأسبوع الماضي".

وكان وزير الداخلية النمساوي كارل نيهامر أعلن السبت الماضي أن شرطة بلاده ضبطت الأسبوع الماضي العشرات من الأسلحة ومئة ألف خرطوشة من الذخيرة التي كان الغرض منها جزئيا بناء ميليشيا يمينية متطرفة في ألمانيا.

وجرى القبض على خمسة أشخاص مشتبه فيهم في النمسا بينهم رجل كان معروفا بالفعل لدى السلطات بسبب أنشطته اليمينية المتطرفة.

وقال نيهامر في مؤتمر صحافي في فيينا، إن أحد المشتبه بهم كشف للمحققين عن الغرض من هذه الأسلحة.

ووجدت الشرطة النمساوية أيضا 76 سلاحا آليا وشبه آلي و14 مسدسا وأكثر من مئة ألف خرطوشة لأعيرة مختلفة إضافة إلى ست قنابل يدوية وأنواع مختلفة من المتفجرات.

وكشف تقرير للاستخبارات البلجيكية في وقت سابق من العام الجاري، أن اليمين المتطرف في أوروبا الغربية بدأ في تغيير نمط أنشطته، وأن قيادات بعض مجموعاته المتطرفة بدأت بأمر عناصرها بالتدريب على الرماية وحيازة أسلحة بطرق قانونية أو غير قانونية.

وأكد التقرير، الذي سمحت الاستخبارات البلجيكية للرأي العام بالوصول إليه، وجود اليمين المتطرف في بلجيكا وبقية دول غرب أوروبا، بالإضافة إلى تغييرات جذرية في بنيته، لافتا إلى أن أنصار اليمين المتطرف لا يخفون إعجابهم بالنازية، وأنهم يتبنون العنف.

وأشار التقرير إلى أن معاداة المهاجرين أصبح من أهم المواضيع على أجندة الأوساط المتطرفة منذ أزمة المهاجرين في 2015 و2016. ووصف تقرير الاستخبارات البلجيكية الشكل الجديد لليمين المتطرف بـ"اليمين المتطرف ذي الياقة البيضاء".

ويؤمن المتطرّفون اليمنيون بنظرية "الاستبدال العظيم" التي تعتبر أن الشعوب الأوروبية البيضاء يجري استبدالها بشكل منتظم بوافدين من خارج القارة. وهم يعملون بشكل متزايد على بناء شبكات عابرة للحدود مع نشطاء آخرين لاسيما من الروس ومتطرفي دول أوروبا الشرقية.

جورج ماير

اليمين المتطرف ينظّم نفسه بشكل متزايد

وحذرت دراسة كلفت وزارة الخارجية الألمانية بإجرائها من العناصر اليمينية المتطرفة التي لديها استعداد للعنف.

وجاء في الدراسة، التي نشرتها صحيفة "فيلت" الألمانية، أنه منذ العام 2014 على وجه الخصوص ظهرت "حركة يمينية متطرفة جديدة بلا قيادة، عابرة للحدود، تتبنى عقيدة نهاية العالم، وذات توجه يميل إلى العنف".

وبحسب صحيفة "فيلت"، بحثت الدراسة الصلات بين المتطرفين اليمينيين الذين لديهم ميل للعنف في ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وكذلك في دولتين من الدول الاسكندينافية.

وجاء في الدراسة أن جائحة كورونا على وجه الخصوص أتاحت للمتطرفين اليمينيين إمكانية توسيع "جهودهم التعبوية حول أساطير المؤامرة المناهضة للحكومة"، والتي تهدف إلى انتقاد القيود الحالية، والتي تم تصويرها على أنها تأسيس لـ"دولة بوليسية".

وأشارت الدراسة إلى أن الأوساط اليمينية المتطرفة تحاول أيضا الاستفادة من الجدل الدائر حول لقاح وشيك مضاد لفايروس كورونا لتسخير معارضي اللقاح لأغراضهم.

وحذرت هيئة حماية الدستور (المخابرات الداخلية الألمانية) في تقرير لها من خطر اليمين المتطرف وإمكانية استغلاله أزمة جائحة كورونا لنشر نظريات المؤامرة والتحريض ضد اللاجئين وتحميلهم مسؤولية تفشي الوباء.

وتقدر الهيئة، خطر تعرض اللاجئين في ألمانيا إلى هجمات من قبل اليمين المتطرف في سياق أزمة كورنا، بأنه كبير جدا.

وجاء في تقرير الهيئة أن وباء كورونا "يحظى باهتمام كبير لدى اليمين المتطرف" الذي يفترض أن الإغلاق المتأخر للحدود، واستقبال المزيد من اللاجئين هو سبب الانتشار الواسع للفايروس.

هل حسم آبي أحمد الانتخابات الإثيوبية المقبلة من تيغراي

أديس أبابا – حقق رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، نصرا سريعا ضد الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، التي قررت خوض حرب عصابات بعد سقوط معقلها، ما سيؤثر على الانتخابات العامة المؤجلة إلى أواسط العام المقبل، والتي سترسم مستقبل الرجل القوي في البلاد.

لم يستغرق إسقاط عاصمة إقليم تيغراي، ميكيلي (شمال)، سوى 24 يوما، بعد إطلاق الجيش الاتحادي عملية عسكرية لإخماد التمرد في 4 نوفمبر الماضي، لكن لم يوقف ذلك أصوات البنادق.

وما تزال تقارير إعلامية تتحدث عن اشتباكات بين الجيش الاتحادي وجبهة تحرير شعب تيغراي، وهو ما أكده زعيم المتمردين ديبريتسيون جبريمايكل، في 11 ديسمبر الجاري، في رسالة نصية.

وقال جبريمايكل في رسالته إن الاشتباكات جارية في موقعين بالقرب من ميكيلي، واثنين آخرين على بعد 60 كيلومترا شمال المدينة.

وحدد زعيم التمرد تكتيكهم القتالي في المرحلة المقبلة بـ"إلحاق خسائر جسيمة في الأفراد والعتاد والمعنويات بصفوف القوات الاتحادية والإريترية". وقال إننا "نحقق هدفنا".

ورغم أن حكومة آبي أحمد تستبعد خوض حرب عصابات ضد متمردي الجبهة، إلا أن استمرار الاشتباكات ولو على نطاق ضيق، لا يؤشر على نهاية قريبة للتمرد، فالجبهة تمتلك الرجال والسلاح والحاضنة الشعبية، وتقاتل في تضاريس وعرة، ولا ينقصها سوى الدعم الخارجي لخوض حرب عصابات طويلة الأمد.

> **نصر آبي أحمد المؤجل في تيغراي، قد يحسب له أو عليه، لذلك من الصعب القول إنه حسم معركة الانتخابات من تيغراي**

وخاضت جبهة تيغراي (ضمن تحالف متعدد العرقيات) تمردا ضد حكم منغستو هيلا مريام منذ 1974 انتهى بالإطاحة به في 1991، وهذه الخبرة الطويلة في حرب العصابات، تشكل مصدر قلق للحكومة الاتحادية.

ما أن سيطرة الجبهة على الحكم منذ 1991 حتى 2018، زادت من تسليح قواتها المحلية، التي يتراوح عدد عناصرها بين 200 ألف و250 ألف فرد، في حين أن الجيش الاتحادي لا يتجاوز تعداده 140 ألفا.

ويدرك رئيس الوزراء الإثيوبي جيدا خطورة جبهة تيغراي، خاصة من حيث تفوقها العددي وصعوبة التضاريس التي تعرف دروبها جيدا، وامتلاكها سلاح الصواريخ، لذلك عمد على حصارها منذ بداية المعركة.

وسيطر الجيش الاتحادي على شريط الحدود بين تيغراي والسودان، لقطع أي إمداد خارجي قد يصل إلى المتمردين، خاصة وأن الجبهة أنشأت قواعد خلفية بالسودان خلال حربها ضد حكم منغستو في سبعينات وثمانينات القرن الماضي.

كما تحالف آبي أحمد مع أسمرة لغلق الحدود الشمالية الطويلة مع تيغراي، وتحركت قواته من إقليم الأمهرة (الجنوب الغربي)، الذي له نزاعات مع تيغراي، وبذلك أطبق على المتمردين من كل الجهات.

وكان من الغريب عدم تحرك القوات الإثيوبية من محوري الشرق أو الوسط، القريبين من ميكيلي، لكنها ركزت على المحور الغربي لتضاريسه السهلة المناسبة لتحرك الدبابات والمدرعات. ثم تقدمت القوات الحكومية من الغرب نحو الشمال الشرقي ذي التضاريس الوعرة، لتحاصر المتمردين في معركتها الأخيرة بميكيلي من عدة محاور.

ولعب التفوق الجوي للجيش الاتحادي الدور الرئيسي في هزيمة الجبهة، رغم استعمالها الصواريخ لقصف المطارات البعيدة عن جبهات القتال، لكن دون أن يكون لها دور حاسم في المعركة. وحتى وإن نفت أديس أبابا وأسمرة دخول قوات إريترية إلى الأراضي الإثيوبية للمشاركة في المعارك ضد متمردي الجبهة، إلا أن الولايات المتحدة قالت إنها تعتقد بأن التقارير عن وجود قوات إريترية في إقليم تيغراي "موثوق بها".

واتهم زعيم متمردي تيغراي الجيش الإريتري بالمشاركة في معظم القتال الجاري بالإقليم، حتى بعد سقوط عاصمة الإقليم.

ويعود الخلاف بين أسمرة وتيغراي، إلى الحرب التي اشتعلت بين البلدين في عهد رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي (من تيغراي) في 1998، والتي لعب إقليم تيغراي الدور الرئيسي فيها. ولم تتوقف الحرب إلا بعد تدخل الجزائر عام 2000 للوساطة، وتم حينها توقيع اتفاق سلام.

لكن إثيوبيا لم تنسحب من بعض المناطق التي نص عليها الاتفاق إلا بعد وصول آبي أحمد إلى السلطة في 2018، مما ساعد على تطبيع العلاقات بين البلدين، وكان ذلك سببا في فوزه بجائزة نوبل للسلام في 2019. وجاء تمرد تيغراي كفرصة لآبي أحمد وأسمرة للتخلص من العدو المشترك، لكن ذلك كان مكلفا على الصعيد الإنساني، حيث سقط الآلاف من القتلى وفرّ أكثر من 950 ألف إثيوبي من رحى الحرب، منهم نحو 50 ألفًا فروا إلى السودان، و96 ألف لاجئ إريتري بالإقليم تقطعت بهم السبل بعدما هربوا من مخيماتهم.

وكان تأجيل الانتخابات العامة من 29 أغسطس 2020، إلى مايو أو يونيو 2021، أحد الأسباب الرئيسية لتمرد قادة جبهة تيغراي. وتمثل الانتخابات المقبلة تحديا كبيرا لآبي أحمد، بعد كسره لشوكة تيغراي، واختبارا لمدى نجاح إصلاحاته السياسية والاقتصادية. ومن الواضح أن آبي أحمد لا يحظى بدعم غالبية الناخبين في تيغراي، حيث يحمّله جزء منهم مسؤولية المآسي التي حلت بالإقليم منذ تأجيله الانتخابات بسبب فايروس كورونا، ومحاولة تقليص دور تيغراي في مؤسسات الحكم، ومتابعة قادتهم بتهم الفساد.

ورغم أن آبي أحمد ينتمي إلى عرقية الأورومو المسلمة (34 في المئة من عدد السكان)، من ناحية والده، إلا أن مقتل العشرات من الأورومو في احتجاجات عنيفة إثر اغتيال المغني الشهير هاشالو هونديسا في العاصمة أديس أبابا في يوليو الماضي، يطرح تساؤلات عدة حول ما إذا كان يحظى بدعم أكبر قومية في البلاد.

لكن نفوذ آبي أحمد يتركز في إقليم الأمهرة ذي الغالبية المسيحية، الذي ينتمي إليه من ناحية أمه، وزوجته، وثلاثتهم يدينون بالمسيحية، لذلك فهو أقرب إلى الأمهرة منه إلى الأورومو.

والأمهرة ثاني عرقية من حيث العدد (نحو 27 في المئة)، ويتوسط إقليمهم الأورومو في الوسط وتيغراي في الشمال، وهذه الأقاليم الثلاثة من ستقرر مصير آبي أحمد في الانتخابات المقبلة.

ونصر آبي أحمد المؤجل في تيغراي، قد يحسب له أو عليه، حسب الزاوية التي ينظر منها كل ناخب، لذلك فمن الصعب القول إنه حسم معركة الانتخابات من تيغراي.